دور نواب البحيرة في مناقشة مشاكل الري والصرف لمديرية البحيرة في البرلمان المصري (١٩٢٤-١٩٥٢)

محفوظ صبري محفوظ

باحث ماجستير، كلية الآداب

قسم تاريخ، جامعة المنيا

ملخص:

كان لنواب مديرية البحيرة دور كبير في مناقشة مشاكل الري والصرف الخاصة بمديريتهم، ويمكن تلمس ذلك من خلال ما طالبوا به من إقتراحات واسئلة لضبط عمليات الري والصرف، فطالبوا بتوفير مياه الري وزيادتها في بعض الأماكن لري المزروعات التي تحتاج الي ماء، كما انهم لم يهملوا عمليات الصرف، وتصريف الماء الزائد عن حاجة النبات، واتسمت مناقشات الكثير منهم بمحاولة وضع حلول عامة، فطالبوا بوضع قوانين وتشريعات عامة تنظم عمليات الري والصرف.

كلمات مفتاحية :

البحيرة، الري والصرف، البرلمان المصري

مقدمة :

لتوفر مياه الري وتنظيمه ولتنظيم الصرف أثر كبير في زيادة أو نقص متوسط محصول الفدان من المحاصيل الزراعية فالنقص في مياه الري وخاصة نهايات الترع قد يتسبب في عطش كثير من النباتات وخاصة في الوجه البحري في بعض المواسم كما أن عدم الانتظام في مواعيد الري بسبب جهل بعض الزراع بأوقات حاجة النبات للمياه في أطوار نموه ونضجه يكون عاملا هاما في نقص إنتاجية الفدان(١).

مشاكل الري:

وكان لنواب البحيرة دور كبير في مناقشة مشاكل الري، ويمكن تلمس ذلك من خلال ما دار في البرلمان من مناقشات فقد تعالت الاصوات بمجلسي البرلمان بالطلبات والاقتراحات والأسئلة المختلفة لضبط عمليات الري ففي مجلس الشيوخ في يوليه ١٩٢٤ قدم الشيخ محمود علي مهنا اقتراح بالتصريح بري الشراقي في اول يوليه ١٩٢٤، وذلك لقلة مياه الري في هذا العام فوضحت لجنة الاشغال بان التصريح بري الشراقي لا يتعلق باي تاريخ من التواريخ بل يرتبط بحالة ايراد النيل، ودلت التجارب على الا ضرر على الزراعات الصيفية بالقطر المصري من التصريح بري الشراقي حتى بلغ مقياس النيل بحلفا منسوب ٢ متر(٢).

وفي يونيه ١٩٢٤ قدم الشيخ محمد المغازي اقتراح بطلب إدارة طلمبات العطف في أوائل شهر يونيه بدل المتبع من ادارتها في أوائل شهر يوليه لتغذية ترعة المحمودية لري الأراضي المنزرعة قطنا وارزا، ورات لجنة الاشغال ان توصي وزارة الاشغال بإدارة هذه الطلمبات في الوقت الذي لا يكون فيه ايراد رياح البحيرة كافية لإعطاء ترعة المحمودية المياه الكافية للزراعة بصرف النظر عن التواريخ لان هذه الطلمبات انما ركبت في فم المحمودية للمساعدة علي زيادة المياه فيها وقتما لا يكون رياح البحيرة كافيا(٣).

ومن الأمثلة التي توضح بيروقراطية جهاز الري وعدم الحسم في علاج مشاكل المياه أن تقدم النائب محمد محمود مهنا باقتراح في ١ يونيو ٢٧ بإدارة طلمبات العطف التي تغذي ترعة

المحمودية بالمياه مدة شهر لتوفير المياه اللازمة لري القطن والأرز نظرا لقلة المياه، والتي أحال المجلس اقتراحه إلى لجنة الاشغال التي جاء تقريرها متأخرا ستة أشهر، ومن ثم فقد اتي فيه قد مضى الوقت فلا فائدة الان من احالة الاقتراح الى وزارة الاشغال(٤).

واقترح النائب محمد يوسف مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون الترع والجسور الصادر في ٢٢ فبراير ١٨٩٤، واحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧ الاقتراح علي لجنة الاشغال فنظرته اللجنة بجلستيها المنعقدتين في ٢ و١٦ يناير ١٩٢٨ وسمعت اثناء ذلك بهذا الخصوص من حضرة مندوب وزارة الاشغال العمومية التصريحات الاتية ان الوزارة فكرت منذ سنة ١٩١٠ في عمل تشريع جديد خاص بقانون الترع والجسور وقد وضع هذا التشريع لجنة برياسة السير وليم برونيات شاملا للإحكام الموجودة الان في لائحة الترع والجسور ولائحة الآلات الرافعة والبخارية والاوامر العالية الخاصة بالعونة والخاصة بري الشراقي لان جميع هذه اللوائح يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا وبسبب نشوب الحرب العظمي اوقف درس هذا التشريع، ولكن الوزارة في سنة ١٩٢٧ شكلت لجنة لدراسة هذا التشريع من جديد وطلبت تأجيل البت في الاقتراح حتي تتم لجنة الوزارة ابحاثها وتقدم الي المجلس المشروع وان يكون التأجيل لغاية شهر مارس القادم(٥).

ونلاحظ هنا ان نواب البحيرة حاولوا وضع مشروعات قوانين محددة لحل المشكلة عامة فلم تتسم مناقشاتهم بالفردية وطابع الدائرة بمعني ان النائب لم يحاول ان يرفع صوت دائرته في المجلس للمطالبة بري منطقة ما ليخدم منطقة معينة انما حاول ان يكون الحل عاما وشاملا

وكانت نفس القضايا تقريبا التي اثيرت في العشرينات هي ايضا طابع الثلاثينات ففي ابريل ١٩٣٣ تساءل النائب عبد العزيز عبد الهادي عن مشروعات لتوصيل مياه الري الي اراضي بلدة ادكو التابعة لمركز رشيد واجاب وزير الاشغال بالنفي ووضح انها محصورة بين بحيرة ادكو وخليج ابو قير وهي عبارة عن اراضي رمليه ولا يمكن توصيل مياه ري لها الا بعد توافر مياه الايراد الصيفي في المستقبل البعيد(٦).

وفي مارس ١٩٣٩ قدم النائب اسماعيل رمضان سؤالا لوزير الاشغال بإنشاء الة رافعة عند فتحة ديبي التابعة لمركز رشيد لتغذية الترعة الرشيدية فأحال المجلس بجلسة ٧ يونيه ١٩٣٨ هذا الاقتراح علي لجنة الاشغال، ونظرا لعدم اتساع وقت اللجنة لنظره في الدورة الماضية فقد طلب مقدمه تجديده بتاريخ ٦ مارس ١٩٣٩ فنظرته اللجنة بجلستها المنعقدة في ٢١ مارس ١٩٣٩ وحضر اجتماعها حضرة السكرتير العام لوزارة الاشغال العمومية مندوبا عن الوزارة، وصرح بان هذا الاقتراح موضع بحث الوزارة في الوقت الحاضر وترجو ان تصل الي حل فيه(٧).

كما تطرق النائب سليمان محمد بلبع لمسالة تعديل مواسير الري التي من قطر عشرة سنتيمترات المعدة لري ما دون العشرة افدنة واجابه وزير الاشغال بان الوزارة تنظر الان في موضوع تعديل نظام اقطار الفتحات المعمول به في الوقت الحاضر بواسطة لجنة مشكلة لهذا الغرض ومتي انتهت تلك اللجنة من ابحاثها اصدرت الوزارة علي ضوء النتائج التي تصل اليها قرارا بما يتفق وصالح الزراعة في كل حالة(٨).

وفي فترة الاربعينات كذلك لم يهملوا فيه مشاريع الري فقدم النائب طه حسن والي اقتراح بإصلاح ترعة النوبارية لكي تكون صالحة للري الصيفي(٩) فأحال المجلس بجلسة ٣٠ يناير ١٩٤٠ هذا الاقتراح علي لجنة الاشغال فنظرته بجلستها المنعقدة في ٢٠ فبراير ١٩٤٠ وحضر اجتماعها وكيل وزاره الاشغال العمومية المساعد مندوبا عن الوزارة وصرح بان الوزارة قد قررت جعل ترعة النوبارية صيفيه منذ سنه ١٩٣٥ لري الاراضي المنزرعة الواقعة عليها والتي كانت تروي نيليا قبل هذا التاريخ، ومنذ ذلك الحين وهذه الترعة تقوم بوظيفتها في ري هذه المساحات ريا صيفيا منتظما ولا تتواني الوزارة في اعطاء التصاريح سنويا لبعض ما يستصلح من الزمام البور الواقع علي هذه الترعة كلما تقدمت اليها طلبات بذلك وحفظ الاقتراح(١٠).

وتساءل النائب عبد الكريم الجبالي في فبراير ١٩٤٩ عن الخطوات التي تمت في مشروع توسيع ترعة ابو دياب ؟ فأجاب وزير الاشغال بان قطاع ترعة ابو دياب كاف للزمام المنتفع منها حاليا، وهناك فكرة بإضافة جزء من زمام ترعة الخندق الغربي الي هذه الترعة ففي هذه الحالة

سينظر عند تنفيذها في اجراء التوسيع اللازم لترعة ابو دياب بما يناسب الزمام الذي يتقرر اضافته اليها(١١).

مشاكل الصرف:

ليس بالري وحده تستقيم امور الزراعة فعمليات الصرف وعدم تنظيمها والتأخر فيها قد يتسبب عنه انتشار بعض الأمراض الضارة بالنباتات نتيجة لتشبع الأرض بالمياه مما يؤدي إلى تعفن الجذور وتلفها وملائمة ذلك لظهور أو انتشار بعض الآفات كالدودة الخضراء التي تعوق نمو النبات ونضجه فيأتي المحصول ضعيفا(١٢).

لذلك اهتم نواب البحيرة بمشاكل الصرف ففي مايو ١٩٢٤ وجه النائب محمد سليمان الوكيل نائب مركز دمنهور عدة اسئلة لوزير الاشغال عما تنويه الوزارة لتحسين الصرف في المنطقة المخصصة لمصرف ادكو ؟ وهل تفكر في تجفيف بحيرة ادكو حتي ينحط مستوي المياه بها ؟ ووضح الوزير اجابته بان الوزارة تقوم الان بتطهير مصرف ادكو بالكراكات وسيتم في هذه السنة بناء سحارة جديدة عند زرقون تحت ترعة المحمودية بدلا من السحارة الحالية وذلك يؤدي طبعا لتحسين حالة الصرف وعن تجفيف بحيرة ادكو لابد ايجاد المال والمياه الكافية للري الصيفي وهذا وذاك غير متوفر الان(١٣).

كما تساءل النائب عبد العزيز الصوفاني في يونيه ١٩٢٤ عن الطريقة التي تتبعها الوزارة في انشاء المصارف الان ؟ وما هو السبب في عدم اتمام مصرف (ابو الزرازير) الذي يخرج من مركز ابو حمص وقد انتهي فعلا الي قرب بلدة طيبة مركز الدلنجات واوقف اثناء الحرب ؟ وهل في نية الحكومة اتمام هذا المصرف؟

واجابه الوزير علي ذلك بان وزارة الاشغال توجه عنايتها الي اصلاح المصارف الموجودة الان اصلاحا تاما حتي تصير مياه فيضاناتها أوطأ بمقدار متر ونصف عن سطح الارض المارة بها، وهي تقوم بتنفيذ ما تم درسه واتمام ما شرع فيه قبل الحرب تدريجيا في جميع تفاتيش الوجه البحري في وقت واحد ولا تقوم بإنشاء مصارف جديدة الا ما كان منها ضروريا وبين ان مصرف ابي الزرازير بدئ فيه سنة ١٩١٤ وحفر منه مسافة اربعة كيلو مترات ثم مد في ١٩١٥ لمسافة اربعة

عشر كيلو مترا اخري، وبذلك تم المشروع الذي وضع قبل الحرب اذا لم تفكر الوزارة في ذلك الوقت في عمل امتدادا اخر غير ان تفتيش الري يفكر الان في مده لمسافة سبعة كيلو مترات ومتي تم درسه وتوفر المال الازم يبدا بتنفيذه(١٤).

كما وجه الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار سؤالا في فبراير ١٩٢٧ الي وزير الاشغال عما تم في الشكاوى المقدمة من أهالي ناحية البرنوجي التابعة لمركز دمنهور لعمل مصرف لأراضيهم، وكان جواب عثمان محرم وزير الاشغال بانه سبق لمصلحة الري ان درست مسالة تحسين صرف المنطقة الواقعة فيها أراضي ناحية البرنوجي، وفعلا وضعت مشروعا ابتدائيا لذلك وستدرج في ميزانية ١٩٢٨ و١٩٢٩ المبلغ اللازم للمشروع في تنفيذ هذا المشروع الذي سيحصل تدريجيا، وسيراعي في ذلك البدء بتحسين حالة صرف الأراضي المملوكة للأهالي، والتي تتوفر طرق ريها الان مع ترك الأراضي البور الي ان تتوفر المياه اللازمة لها(١٥).

ولتحسين حالة الري والصرف لشرق مديرية البحيرة (طلمبات العطف) فقد قدر له مبلغ ٥٦٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية ١٩٢٧– ٢٨ علي ان ينفذ ايضا في مدي جملة سنوات ادرج منه في ميزانية العام الماضي مبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م ينتظر ان يكون قد تم صرفه وقدر له في هذا العام مبلغ ٤٤,٠٠٠ ج. م للبدء في انشاء ثلاثة مراكز لطلمبات الصرف في جهات برسيق وكفر مليط وزرقون وبين وزير الاشغال بان الوزارة ستبدأ في انشاء هذه المراكز في وقت واحد، ويتم انشاؤها في غضون ثلاث سنوات(١٦).

كما شكى النائب اسماعيل سليمان حمزة في مايو ١٩٢٧ من نصيب مديرية البحيرة من الاعمال الخاصة بالري والصرف، وبين ان مركز الدلنجات محروم من وسائل الصرف، ووضح وزير الاشغال بانه يجب ان تكون مديرية البحيرة اخر مديرية تشكو من اهمال امر الري والصرف فيها لأنها اول مديرية انشئت فيها محطات الصرف اذ انه يوجد بها طلمبات المكس وهي اكبر محطات للصرف في القطر المصري، وكذلك يوجد بها طلمبات محطة الطلمبات التي صرف عليها نحو نصف مليون جنيه، ويوجد بها ايضا طلمبات البصيلي التي تصرف مياه زمام قدره ٤٠ الف فدان، ويوجد في هذه الميزانية اعتماد بمبلغ يزيد علي نصف مليون جنية لإنشاء طلمبات العطف

وثلاثة طلمبات بحري المحمودية علي ان وزارة الاشغال مع ذلك لم تهمل المنطقة التي اشار اليها حضرة العضو(١٧).

وكانت نفس القضايا تقريبا التي اثيرت في العشرينات هي ايضا طابع الثلاثينات حيث قدم النائب غالي ابراهيم سؤالا لوزير الاشغال في ابريل ١٩٣٠ بإتمام التطهير في مصرف جبارس الي نهاية الكيلو ٥ عند نقطة التقاطع بالسكة الزراعية الموصلة من دمنهور الي الدلنجات واجابه وزير الحقانية بالنيابة بان الوزارة تنوي تطهير هذا المصرف في المسافة التي اشار اليها حضرة العضو بمجرد اتمام تطهير الجزء السفلي منه(١٨).

وتسال النائب علي علي بسيوني عن نية الوزارة في تطهير مصرف الدشودي العمومي الواقع بزمام كفر الدوار والبسلقون وكوم اشو مركز كفر الدوار ؟ فبين وزير الاشغال بأن فحصت مصلحة الري حالة مصرف الدشودي في ١٩٢٩ فاتضحت حاجته الي التطهير، وقامت فعلا بتطهيره في صيف هذه السنة بالمسافة من المصب الي كيلو ١٢,٠٠٠ وفي ١٩٣١ اعادت المصلحة فحص حالته توطئة للنظر في تطهيره في جفاف ١٩٣٢ فاتضح من القطاعات التي عملت وبعد وضع الاورنيك عليها حاجته الي التطهير في المسافة من المصب الي الكيلو ٨٠٠ ولكن رئي تأجيل تطهيره في فصل الجفاف وتقديم ما لا يمكن تأجيله للصيف ليعمل في الجفاف خصوصا ان فصل الصيف هو احسن وقت مناسب لتطهيره كما حصل في سنة ١٩٢٩(١٩).

وتقدم النائب محمود مبروك الجيار في مايو ١٩٣٣ الي وزير الاشغال متسائلا عن نية الوزارة في مد مصرف تصافي الخندق الغربي لسكة حديد ايتاي البارود وكوم حمادة ؟ وهل ادرج حقيقة المبلغ المخصص له في ميزانية ١٩٣٤ من وفورات الوزارة ؟ واجاب الوزير بانه ادرجت في ميزانية ١٩٣٣ – ١٩٣٤ مبلغ ١١,٥٠٠ جنية لتكملة الاعمال الجارية لتوسيع مصرف الخندق الغربي اما الامتداد المطلوب فلم يدرج له مبالغ في الميزانية غير ان الوزارة ترجو تنفيذه هذا العام من وافورات اعتمادات الاعمال الجديدة اذا سمحت الحالة بذلك(٢٠).

وفي ١٩ فبراير ١٩٣٩ قدم النائب محمد مرسي بلبع اقتراح بإنشاء مصرف عمومي للأراضي الواقعة بين ترعتي البسلقون وجنابية زهرة بمركز كفر الدوار واحال المجلس بجلسة ٢٤ ابريل

١٩٣٩ هذا الاقتراح علي لجنة الاشغال فنظرته بجلستها المنعقدة في ٣١ مايو ١٩٣٩، وحضر اجتماعها السكرتير العام لوزارة الاشغال العمومية مندوبا عن الوزارة وصرح بان وزارة الاشغال قد بحثت مشروع مصرف يسمي مصرف عواد لصرف المنطقة التي يشير اليها حضرة النائب، وسيبدأ في تنفيذه في دوره متي سمحت الاعتمادات المالية(٢١)

وكانت نفس القضايا تقريبا التي اثيرت في الثلاثينات هي ايضا طابع الاربعينات حيث اقترح النائب صالح مبروك الديب إنشاء مصرف مجاور لجسر النيل بزمام نواحي جزيرة تكلا وكفر خضير ونكلا العنب لمنع تشبع اطيان هذه البلاد بالرطوبة فأحال المجلس بجلسة ٢٨ مارس ١٩٤٠ هذا الاقتراح علي لجنة الاشغال فنظرته بجلستها المنعقدة في ٢٤ ابريل ١٩٤٠، وحضر اجتماعها وكيل وزارة الاشغال العمومية المساعد مندوبا عن الوزارة وصرح بان المصرف موضوع هذا الاقتراح مقرر انشاؤه ويتوقف علي توافر الاعتمادات المالية فضلا عن انه مدرج ضمن برنامج الخمس سنوات(٢٢)

كما قدم النائب حسن والي اقتراح بإنشاء مصرف خاص بأطيان البسلقون في الجزء الواقع بين ترعتي الشيخ حسن والبسلقون لمنع الضرر الواقع علي هذه الاطيان واحال المجلس بجلسه ٣٠ يناير ١٩٤٠ هذا الاقتراح علي لجنة الاشغال فنظرته بجلستها المنعقدة في ٢٠ فبراير ١٩٤٠ وحضر اجتماعها وكيل الاشغال العمومية المساعد مندوبا عن الوزارة، وصرح بان الوزارة تدرس الان مشروعا لعمل مصرف يمر في الاراضي الواقعة بين ترعه الشيخ حسن والبسلقون تمهيدا لتنفيذه بمجرد ان تسمح بذلك الاعتمادات المالية للوزارة(٢٣)

وتقدم النائب مصطفى مراد السلانكلى بعدة اسئلة لوزير الاشغال في ابريل ١٩٤٠ عن مساحه الاراضي التي ليس بها طريق للصرف بمركز دمنهور خصوصا انها من المناطق التي يصرح لها دائما بزراعه الارز ؟ واجاب وزير الاشغال بان تبلغ مساحه الاراضي المنزرعة بمركز دمنهور حوالي ١٠٣,٠٠٠ فدان منها ٩٠ الف فدان متمتعه بطرق الصرف في الوقت الحاضر اما المساحة الباقية فستوالي وزاره الاشغال شق المصارف لها في السنوات القليلة القادمة حتى تتمتع جميع اراضي المركز بوسائل الصرف الكامل(٢٤)

كما اقترح النائب غالي ابراهيم حفر وتطهير مصرف ابي الزرازير حيث كان من اهم المصارف، وقد احال المجلس بجلسة ٥ مايو ١٩٤٢ هذا الاقتراح علي لجنة شؤون الاشغال العمومية فنظرته بجلستها المنعقدة في ٢٦ مايو ١٩٤٢، وحضر اجتماعها مقدم الاقتراح ووكيل وزارة الاشغال العمومية نائبا عن الوزارة، وصرح بانه يمكن النظر في تنفيذ هذا الاقتراح متي سمحت الحالة المالية بعد اعتماد الميزانية وفحص المبالغ اللازمة للتحسينات[٢٥]

ووجه النائب محمد عبد المنعم الشوربجي في ابريل ١٩٤٦ سؤال الي وزير الاشغال عما تم في امر تنفيذ الاقتراح برغبه الذي وافق عليه المجلس في دورته الماضية بخصوص مد مصرف تصافي من ابى دياب الاعلى الى ان يتصل بمصرف قلشان (الخندق الغربي) ؟ واجاب وزير المعارف العمومية بالنيابة بان ادرجت الوزارة مشروع انشاء هذا المصرف ضمن برنامجها للعام المالي القادم وستشرع في التنفيذ بعد اعتماد الميزانية[٢٦]

وفي ٢٨ مارس ١٩٤٥ تقدم النائب محمد مرسي باقتراح بسرعة انشاء مصرفين في اراضي افلاقة مركز دمنهور احدهما بحوض الغزاوي قسم ثان والثاني بحوض ابي القراقير قسم ثان، واحال المجلس علي اللجنة بتاريخ ٩ يونيه ١٩٤٧ الا انها لم تتمكن من نظره نظرا لفض الدورة البرلمانية في ١٠ يوليه ١٩٤٧ وبتاريخ ١١ من ابريل ١٩٤٨ جدد النائب المحترم اقتراحه فبحثته اللجنة بتاريخ ٨ يونيه ١٩٤٨ بحضور وكيل المفتش العام لري وجه بحري مندوبا عن وزارة الاشغال، وبعد المناقشة فيه تبينت لها ضرورة انشاء المصارف في تلك المنطقة لأنها محرومة من الصرف حرمانا تاما، واستمرار هذه الحالة سيعود علي الملاك والاهالي بافدح الاضرار نظرا لما يطرا علي التربة من الانحطاط الذي ينشا عنه حتما النزول بمستوي الانتاج والاقلال من الدخل الفردي علي وجه عام، وقد قرر مندوب الحكومة ان ادارة المشروعات بالوزارة تدرس علي وجه السرعة حالة الصرف في هذه المنطقة علي ضوء اقتراح النائب وانها سوف لا تتردد في ادراجه ضمن المشروعات التي تنوي تنفيذها في الميزانية المقبلة[٢٧]

كما تساءل النائب عبد العزيز مخيون عن اسباب عدم تطهير مصرف ابو حمص العمومي المحاذي لسكة حديد مصر اسكندرية في السنتين الماضيتين ؟ واجابه حضرة عبد العزيز الصوفاني وزير الدولة بالنيابة بانه لم تسمح الاعتمادات بتطهير مصرف ابو حمص في السنتين الماضيتين، وقد ادرج ضمن برنامج التطهير بالكراكات هذا العام اما الحشائش فتوالي مصلحة الري نزعها منه كلما استجدت[٢٨]

الخاتمة

ونلاحظ مما سبق ان الفلاح في مديرية البحيرة قد عانى من قلة مياه الري ومن سوء تصريف الماء الزائد عن حاجة الارض ونلحظ ذلك اكثر في كمية العرائض المقدمة من الاهالي الي مجلسي البرلمان كما نلاحظ ان السلطة متمثلة في الحكومة كيف لم تحاول ان تضع حل عاما وشاملا للمشكلة مع اننا نرى ان نواب البحيرة تقدم باقتراحات مهمة لحل المشكلة عندما قدم النائب محمد يوسف مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون الترع والجسور وجاء الرد بالتأجيل.

الهوامش:

(١) يس عبد الفتاح الكايد، وعامر احمد بدوى: الانتاجية الزراعية في مصر في ربع القرن الاخير، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٤، ص٣٠.

(٢) مجلس الشيوخ: الانعقاد الأول، الجلسة الثامنة والثلاثون، ٩ يوليه ١٩٢٤، ص٤٤٤.

(٣) المصدر نفسه: الجلسة التاسعة والثلاثون، ١٠ يوليه ١٩٢٤، ص٤٧٨.

(٤) احمد علي حسين: قضايا الفلاح المصري امام البرلمان ١٩٢٤- ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩١.

(٥) المصدر نفسه، الهيئة الرابعة؛ الانعقاد الاول؛ المجلد الأول، الجلسة التاسعة، ٦ فبراير ١٩٣٠، ص ص٩٩ – ١٠٠.

(٦) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الخامسة، الانعقاد الثالث، مجلد الثاني، الجلسة الرابعة والاربعون، ١١ ابريل ١٩٣٣، ص ٨٨٥ و٨٨٦.

(٧) المصدر نفسه؛ الهيئة السابعة؛ الانعقاد الثاني؛ المجلد الثالث؛ الانعقاد الثاني؛ الجلسة السابعة والستون؛ ٣١ مايو ١٩٣٩؛ ص٢٣٩٧.

(٨) المصدر نفسه، المجلد الثاني؛ الجلسة الثامنة والثلاثون، ٢١ مارس ١٩٣٩، ص١٢٥٢.

(٩) المصدر نفسه؛ الانعقاد الثالث؛ المجلد الاول؛ الجلسة السادسة عشر؛ ٣٠ يناير ١٩٤٠، ص٤٨٣.

(١٠) المصدر نفسه؛ المجلد الثاني؛ الجلسة الاربعين، ٢٨ مارس ١٩٤٠، ص ١٣٠٦.

(١١) المصدر نفسه؛ الهيئة التاسعة؛ الانعقاد الخامس؛ المجلد الاول؛ الجلسة السادسة عشر، ٢١ فبراير ١٩٤٩، ص٥٢٢.

(١٢) يس عبد الفتاح الكايد وعامر احمد بدوى، المرجع السابق، ص٣٠.

(١٣) المصدر نفسه؛ الهيئة النيابية الاولي؛ الانعقاد الاول؛ الجلسة الواحد والثلاثون؛ ٢٠ مايو ١٩٢٤؛ ص ٣٧٤، ٣٧٥.

(١٤) المصدر نفسه، الجلسة الاربعون؛ ٧ يونيه ١٩٢٤؛ ص ٤٦٠

(١٥) المصدر نفسه، الانعقاد الرابع، الجزء الاول؛ الجلسة الثالثة والعشرين، ٧ مارس ١٩٢٧، ص٣٧٠

(١٦) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثالثة؛ الانعقاد الثاني؛ المجلد الثاني؛ الجلسة الرابعة والستون؛ ٢٤ مايو ١٩٢٧؛ ص ١٠٧٣.

(١٧) نفسه، ص١٠٧٥.

(١٨) المصدر نفسه، المجلد الثاني؛ الجلسة الثامنة والثلاثون؛ ٣٠ ابريل ١٩٣٠؛ ص٨٤٤.

(١٩) المصدر نفسه، الانعقاد الثاني؛ مجلد الاول؛ الجلسة السابعة والعشرون؛ ٤ ابريل ١٩٣٢؛ ص٤٠٣.

(٢٠) المصدر نقسه، الجلسة الواحد والخمسون؛ ٢ مايو ١٩٣٣؛ ص ١٠٩٦.

(٢١) المصدر نفسه، الجلسة السادسة والسبعون، ١٥ يونيه ١٩٣٩، ص٢٧٦١.

(٢٢) المصدر نفسه؛ الانعقاد الثالث؛ المجلد الثالث؛ الجلسة الستون، ١٤ مايو ١٩٤٠ ص٢١٦٨.

(٢٣) نفسه، ص ١٣٠٤.

([٢٤]) المصدر نفسه، الجلسة الخامسة والاربعين؛ ٨ ابريل ١٩٤٠؛ ص١٥٠١.

([٢٥]) المصدر نفسه، الهيئة النيابية الثامنة؛ الانعقاد الاول؛ مجلد الاول؛ الجلسة الثالثة عشر؛ ٩ يونيه ١٩٤٢؛ ص٤٢٤.

([٢٦]) المصدر نفسه، الهيئة التاسعة؛ الانعقاد العادي الثاني؛ المجلد الثاني؛ الجلسة السادسة والعشرون؛ ابريل ١٩٤٦؛ ص١٥٠٤.

([٢٧]) نفسه، الانعقاد العادي الرابع؛ المجلد الرابع؛ الجلسة السادسة والثلاثون، ٥ يوليه ١٩٤٨، ص٢٩٩٩.

([٢٨]) نفسه، الانعقاد العادي الخامس؛ المجلد الاول؛ الجلسة العشرون، ٢١ مارس ١٩٤٩، ص٧٠٥.